المواطنة في المنطقة العربيّة

آليّات إقليميّة لمواطنة فعّالة

هذا الإصدار تم بالتعاون بين منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة المجتمع المفتوح.

المواطنة في المنطقة العربيّة آليّات إقليميّة لمواطنة فعّالة
تحرير: شروق الحريري
مراجعة: محمد العجاتي
منسق المشروع: نصاف براهمي

تصميم الغلاف/ حسن جمال
الإخراج الداخلي/ حسن جمال

الطبعة الأولى، القاهرة 2020
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية:
الترقيم الدولي/ تدمك:

جميع الحقوق محفوظة للناشر
دار المرايا للانتاج الثقافي
تليفون: 2-023961548+ / موبايل: 2-01030319318+
البريد الالكتروني: elmaraya@elmaraya.net
العنوان: 23 ش عبد الخالق ثروت، الطابق الثاني، شقة 17، القاهرة، ج.م.ع
الآراء الواردة بالكتاب تعبر فقط عن رأي المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي دار المرايا للإنتاج الثقافي.

المواطنة في المنطقة العربيّة

آليّات إقليميّة لمواطنة فعّالة

تحرير: شروق الحريري

المرايا
للإنتاج الثقافي

مقدمة:

منذ مطلع الألفيّة الجديدة وتحتلّ قضايا المواطنة وحقوق الإنسان في المنطقة العربية أهمية كبيرة، فالدّول العربية تتميّز بالتنوّع والتعدّد في العرقيّات والإثنيات المختلفة؛ كدولة العراق على سبيل المثال التي تتكوّن من الأكراد والتركمان والعرب والأمازيغ. وهناك تنوّع ديني في أغلب الدول العربية بين مسلمين ومسيحيين، وما بين المسلمين كسنّة وشيعة؛ لذا تجعل طبيعة تكوين الدول العربيّة من الأهميّة حلّ إشكاليّات المواطنة والتعايش السلمي بين المواطنين حتى لا تتفكّك الدول، فالتّاريخ يرصد لنا الكثير من تجارب أنظمة لم تستطع التكيّف وتحقيق التعايش السلمي بين المواطنين والتصدّي لإشكاليات المواطنة التي تصادمت معها فتفكّكت الدولة أو انهار النظام.

ومن المؤثّرات الكبيرة على مفهوم المواطنة صعود الشعبويّة في العالم كلّه وليس في منطقتنا وحسب. يرجع الصعود العالمي للشعبوية إلى الأزمة الماليّة العالمية عام 2008 والتي بالتبعيّة ارتبط بها صعودٌ للشعبويّة العربيّة، وهي تعتمد بالأساس على إخفاء الحقائق العلميّة وتكذيبها أو تحريف نظر المواطنين عن القضايا الهامّة لتصبح تهمة الشعبويّة تجاه سياسيٍّ أو خطابٍ معيّن أداةً في اللعبة السياسيّة. وتعتمد

الشعبويّة أيضًا على التقسيم الداخلي للمواطنين إذ تقسّم المواطنين إلى فئتين: من هم داخل الشعب ومن هم خارجه، أو تنظر إلى المواطنين من جهة: من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء. ومع وصول الشعبويّين إلى الحكم تنامت الطائفيّة التي تغذّي الفكر الشعبوي، فاستخدمت بعض النظم استراتيجيّةً ثوريّةً مضادّةً وقائيّةً لتضخيم الاختلاف الدينيّ والكراهية كردّ فعلٍ على الربيع العربيّ، وجاء ذلك مع انحسار الحركات الوطنيّة واليساريّة العلمانيّة والتي تركت الساحة مفتوحة أمام الحركات الإسلامية في غياب المنافسة الحقيقية بينها.[1]

فإلى جانب التّحريض على الطائفيّة هناك إشكاليّة أخرى خاصّة بالشعبوية تتمثّل في قضايا الحريات وحقوق الإنسان والديموقراطيّة، فيتعامل اليمين الدّيني مع قضية الديموقراطية والحقوق السياسيّة من منطلقٍ براغماتي،[2] فعلى سبيل المثال استخدمت الحركات اليمينيّة الدينية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الحشد حولها وظهرت المفارقة في التنفيذ حين سيطرت على الحكم فلم تولِ العمليّة السياسيّة في فترة صعود اليمين الديني الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قدرًا كبيرًا من الاهتمام، فإمّا أنها أبقت على القوانين المتعلّقة بهذه الحقوق أو سنّت

1. مضاوي الرشيد، الطائفية كثورة مضادّة، السعودية و»الربيع العربي»، مجلة «بدايات»، 2017، https://cutt.ly/rrTf6bh.

2. أشرف الشريف، مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 29/ 1/ 2014، http://bit.ly/31P0D4F.

قوانين أشدّ تعسّفًا منها.[3]

أهميّة المواطنة في ظلّ الوضع الراهن.. لماذا الآن:

وبعد تفجّر الاحتجاجات في المنطقة؛ باتت الحاجة إلى نظامٍ يحترم ويكرّس مبادئ المواطنة أحد أهمّ مطالب تلك الاحتجاجات، ويمكن إرجاع ذلك إلى جانبين أحدهما متعلّقٌ بالصعوبات التي تواجهها المنطقة من تأزّم الوضع الرّاهن الذي تمرّ به المنطقة والعالم ككلّ من صعود اليمين المتطرّف والذي يسعى إلى خلق عداءٍ تجاه الآخر، وتشير قضية اللاجئين إلى ذلك إذ يراهم اليمين أعداءً للشّعب ينعمون بما لا يحقّ لهم من حقوق اقتصاديّة أو اجتماعيّة، فأدت هذه الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها المنطقة سواءً على الصعيد السياسي من انهيار أنظمة وقيام أنظمة أخرى أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من اتّساع رقعة الفقر وانتشار النزاعات المسلّحة إلى وجود بيئة حاضنة للطائفية والعداء تجاه الآخر؛ فسعت بعض المكونات الاجتماعية إلى الانضمام إلى حركات العنف المسلّح، والتي دائمًا ما تخلق عداءً تجاه الدولة والآخر، ظنًّا منها أنّها تحمي تواجدها.

---

3. شيماء الشرقاوي، ما بين الديني والسلطوي: في البحث عن أسباب ومظاهر صعود اليمين في مصر بعد ثورة يناير 2011، ضمن سلسلة دراسة حالة عن «التغيرات الدولية وتأثيرها على المنطقة العربية»، https://bit.ly/2lUc8Hi .

إلى جانب هذه الصعوبات هناك على الجانب الآخر مجموعة من الفرص التي تجعل من الوقت الحاليّ الوقتَ الأمثل لقيام نظامٍ يعتمد على المواطنة ومنها؛ حالة الزّخم والشّغف لدى الشباب العربيٍ للتغيير إذ أظهر الحراك العربي مدى تطلّع الشباب نحو التغيير والإصلاح بوعيٍ يتجاوز الإشكاليّات الطائفيّة والطبقيّة والاجتماعيّة والأيديولوجيّة.[4] هذا إلى جانب فشل بعض النظم السلطويّة التي وصلت إلى الحكم في أعقاب الثورات العربية والتي نادت، قبل وصولها إلى الحكم، بالمواطنة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، غير أنها عندما استلمت الحكم لم تعمل على تحقيق هذه المطالب.

فرص المواطنة في الواقع العربي والتجارب الدولية:

شهد الواقع العربي منذ عام 2011 فرصًا لقيام نظامٍ ديموقراطيّ يحترم المواطن ويدعم قيم المواطنة، فنتيجة زخم الأحداثٍ السياسية والاجتماعية الذي مرّت به هذه الدول، والتجارب القانونية والسياسية، نما الوعيُ السياسي والثقافي لدى المواطن العربي فأصبح أكثر معرفةً بمعاني الدستور والانتخابات والعمل الحزبي، هذا إلى جانب دور الموجة الثانية من الثورات والتي أوضحت تفادي المواطن العربي لأخطاء الموجة الأولى

4. رضوان زيادة، الشباب وثورات «الربيع العربي»، الحياة، 22/ 8/ 2017، https://bit.ly/2lD7yxq.

من تجاوزٍ للخلافات الطائفية والقبلية ونادت بكسر احتكار الطائفة أو القبيلة لعمليّة توزيع الموارد والقيم لتحقيق المواطنة الكاملة المستندة إلى الحقوق القانونيّة والدستوريّة لا الترتيبات الطائفية أو القبلية.

كما تُعدّ الدساتير العربية ما بعد عام 2011 من أهمّ مكاسب الثورة، والتي عملت على وضع مبادئ أساسية للمواطنة وحقوق الإنسان، فنصّ الدستور التونسي على المساواة في الحقوق والحريات بين المواطنين أمام القانون، وأكّد تمسّك تونس بمبادئ حقوق الإنسان، كما أشار الفصل الثاني إلى أنّ تونس دولة مدنيّة تقوم على أساس المواطنة وإرادة الشعب، وخصص الدستور التونسي كذلك بابًا للحقوق والحرّيات من الفصل 21 إلى 49، ويتشابه الوضع التونسي مع المصري؛ إذ أكد الدستور المصري احترام حقوق الإنسان والاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة والمساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات، وخصّص كذلك البابَ الثالث للحقوق والحريات والواجبات العامة والتي استفاض من خلالهما على التأييد على المساواة بين المواطنين.[5]

وتأتي التجارب والخبرات الدوليّة في هذا الشأن للتأكيد على أهميّة ترسيخ مبادئ المواطنة، فعلى سبيل المثال تأتي تجربة دولة جنوب إفريقيا والتي استطاعت ترسيخ مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان؛ إذ كان نظامها

---

5. حسن طارق، دستورانية ما بعد انفجارات 2011 قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، يونيو 2016.

السياسي قائمًا على الفصل العنصري بين المواطنين إلى جانب سن قوانين وسياسات تعمل على تجريد السكان الأصليّين من أراضيهم وممتلكاتهم، وفي أعقاب الحرب الأهلية عام 1990 اتّخذت الحكومة حزمة سياسات من أجل القضاء على التمييز وإرساء مبادئ المواطنة في تفكيكٍ لمنظومة القوانين والسياسات القديمة التي خلّفها الاستعمار، ففي عام 1993 وُضع الدستور المؤقّت ونصّ على المساواة بين جميع المواطنين، وفي العام التالي تمّ وضع سياسات لاسترداد الأراضي وإعادة توزيعها بما يحقّق العدالة لأصحاب الحقوق.[6] كما نجحت سياسة مناهضة التمييز في إدماج أفراد مستبعدين ومهمّشين في بوتقة مجتمعات تعدّديّة ممّا ساعد على بلورة مفهوم المواطنة في العديد من الحالات، منها نجاح سياسة مناهضة التمييز ضدّ السود في الولايات المتّحدة وطبقة المنبوذين في الهند. كما شرّع كلٌّ من كندا وصربيا والاتحاد الأوروبي قانونًا شاملاً لمناهضة التمييز. أما في الولايات المتحدة والمغرب، فقد سُنّت تشريعات مجزّأة، إذ صدر في الولايات المتحدة 17 قانونًا فيدراليًّا يختلف فيه نطاق الحماية والفئات المحميّة من قانونٍ إلى آخر، وكذلك فعل المغرب الذي سنّ قوانين مختلفة لمناهضة التمييز وعدّل بعض قوانينه بما يتلاءم مع سياسة مناهضة التمييز.[7]

---

6. أحمد هماش، تجربة جنوب إفريقيا: الدروس المستفادة، جريدة حق العودة مركز البديل الفلسطيني، العدد 69، 2017، https://cutt.ly/crTKooD.

7. سعد سلوم، مرجع سابق.

نظام إقليمي يدعم المواطنة والتنوع:

في ظلّ الوضع الرّاهن تنبع ضرورة وجود منظومة جديدة للمنطقة تقوم على التّعامل مع القضايا الراهنة برؤية مغايرة للرؤى التقليدية للنظام العربي السابق، واستخدام استراتيجيات قادرة بجوار حلّ الأزمات الراهنة تفادي فجوات النظام القديم وعدم الوقوع في نفس إشكاليّاته. وهو ما يتطلّب وجود رؤية مشتركة وموحّدة حول المواطنة؛ نابعة من الداخل العربي وليست مفروضة عليه من الخارج أو من قوى دولية أو إقليمية ذات أجندات مختلفة في المنطقة كفكرة «سايكس بيكو» لإعادة ترتيب وتقسيم المنطقة، ويوضح لنا التاريخ السياسات والخطط الخارجيّة التي فرضت على المنطقة لسنوات، وهو ما يتطلّب توحيد رؤية جديدة نابعة من الداخل حول إشكاليّاته وحلول لها ومن ضمنها التعايش بين مكوّناته المختلفة، فعل النظام الجديد العمل على بلورة حلول للمفاهيم القديمة التي تحوّلت إلى مسميات مثل الإمبريالية والمقاومة. وهذا النظام الجديد لا بدّ أن يتّسم بتعاظم القضايا التي تمّ التغاضي عنها عمدًا قبل دولة التحرّر الوطني كمسألة الأقليات ومبادئ المواطنة. كما أنّ هذه المصطلحات والقضايا، وإن لم تكن مفروضة من الخارج فهي نتاج سنوات من الإقصاء لبعض مكوّنات المجتمع من المجال العام.[8] ومن أهم تلك

8. سعد سلوم، تعزيز المواطنة في البلدان التعددية في العالم العربي، منتدى البدائل العربي للدراسات، سبتمبر 2016.

الاستراتيجيات لتحقيق ذلك:

- بلورة هوية مشتركة تجمع المكونات الاجتماعية المختلفة في المنطقة وتشجّع على التعدّد؛ ونعني هنا وجود مفهوم مواطنة شامل يجمع كافّة أطياف ومكوّنات المجتمعات العربية تحته بعيدًا عن الأسس العرقيّة والدينيّة في المنطقة، بحيث تصبح هذه الهوية هي أساس العمل لأجل تحقيق غاية المواطنة،[9] هذا إلى جانب تشجيع التعدّد في المنطقة، فطوال عقود عاشت المنطقة العربيّة في ظلّ نظم تعمل على قتل التعدّد والاختلاف وعدم تقبل الآخر، ما أسفر عن حالة من الكراهية للآخر وعدم تقبّل الاختلافات وانتشار الفكر المتطرّف والعداء، فعلى النظام الجديد أن يحترم الآخر بقدر المطالبة بالمساواة وتشجيع الاختلاف بين الأفراد.[10]

- المساواة أمام القانون؛ ويقصد هنا مساواة جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن النوع أو العرق أو الطائفة في القانون وأمام القانون، أي في النصّ والممارسة. فلا يستخدم القانون كأداء إقصائيّة لأحد مكوّنات المجتمع على حساب مكوّن آخر، فتُعتبر المساواة في القانون وأمامه أحد العناصر الأساسية لتشكّل هوية جديدة للمنطقة تحتمل التعدّد والتباين

---

9. محمد العجاتي، المواطنة والمكونات الاجتماعية في الوطن العربي عقب الثورات العربية. استكمال البنية أم تغيير في المسار؟ ورقة ضمن كتاب «المواطنة والمكونات الاجتماعية في المنطقة العربية، ص 33.

10. مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص52.

وتكون مركّبة لا إقصائيّة، فبتحقّق غاية المواطنة عبر شعور كلّ مواطنٍ بالانتماء إلى المجتمع تتحقّق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

- تفعيل الدساتير العربية؛ تحمل الدساتير العربية الكثير من الجهود المبذولة عبر عقود من أجل تكريس الحقوق والحريات. وفي إطار الثورات العربية أُسقطت الدساتير التي كُتبت في ظلّ الأنظمة السلطويّة وكُتبت دساتير جديدة تحمل قيم المواطنة والمساواة بين جميع مكوّنات المجتمع واحترام مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وتُعدّ هذه الدساتير بمثابة أساس يمكن بناء نظام إقليمي يحمي قيم المواطنة والتعايش وتقبل الآخر.

- خلق ثقافة وطنيّة تدعو إلى احترام قيم المواطنة والمساواة؛ خلق ثقافة وطنية تعمل على تعزيز مواطنة حاضنة للتنوّع الثقافي عبر تبنّي وتصميم سياسة ثقافيّة تبلور ثقافة مشتركة تُسهم في تقوية الأواصر بين أفراد من خلفيّات ثقافيّة مختلفة، وتنمية إحساس مشترك بالانتماء بين المواطنين، وتوفير أرضية من التفاعل المشترك بين الثقافات المختلفة والمكوّنات المختلفة.

- ضمانات للتغلّب على الإشكاليات التي تواجه الأقليّات في المنطقة؛ عانت الكثير من الفئات من قضايا التمييز في المنطقة والتي رسّختها النظم السلطوية لضمان استمرارها في الحكم، ونتج عن هذا السياسات انفصال بعض مكوّنات المجتمع وانغلاقها على نفسها فظهرت ظاهرة

الأحياء الهوياتية،[11] هذا إلى جانب عدم الشعور بالانتماء إلى الهويّة الأم التي تجمع جميع مكوّنات المجتمع والشعور بالانتماء إلى هوية الجماعة الإثنية أو الدينية التي يتبعها، فلكلّ مكونٍ من مكوّنات المجتمع الحقّ في المشاركة السياسية والاجتماعية والانخراط والاهتمام بالحياة السياسية ومستقبل المجتمع، وعلى النظام الجديد ضمان التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي لجميع مكونات المجتمع؛ بما يعمل على تعزيز سياسة الانفتاح والتعايش الأمثل بينها.

تطبيق استراتيجيات تعزيز المواطنة:

تقوم المواطنة على ركنين أساسيين هما المساواة والمشاركة، وعليه يمكن تقسيم آليات تعزيز المواطنة في أي مجتمعٍ على هذا الأساس: استراتيجيات وآليات تعمل على تحقيق المساواة بين جميع مكونات المجتمع، واستراتيجيات أخرى تعمل على تفعيل المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع طوائف المجتمع. ولتعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة عن طريق الاستراتيجيات سالفة الذكر هناك بعض الآليات التي يمكن تطبيقها في الواقع العربي.

الآليات الخاصة ببلورة هوية مشتركة تجمع المكونات الاجتماعية

---

11. إصلاح وتطوير «النظام الإقليمي العربي»، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة»، ص 14.

المختلفة في المنطقة وتشجّع على التعدد

- وضع خطط تعليمية تعمل على تعزيز قيم المواطنة والمشاركة لدى جيل جديد؛ فعلى الرغم من تعدّدية المجتمعات العربية وإدراكها بإشكاليات تعدّد المكوّنات الاجتماعية والاختلاف بينها والذي رسّخ منذ العهود الاستعمارية وما تلاها من الدول السلطوية، وإدراك النظم الحالية والمكوّنات المختلفة لأهمية ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة الاجتماعيّة لتحقيق مزيدٍ من الاستقرار السياسي والتحوّل الديموقراطي وتحقيق التنمية للدول العربية.[12] وتهدف هذه الآلية إلى تطوير ثقافةٍ متكاملةٍ ومواطنين ومسؤولين يعرفون حقوقهم وواجباتهم القانونيّة، وخلق جيلٍ جديدٍ يعمل من أجل الصّالح العام للدولة والتأثير الإيجابي للمجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. وضع مناهج تعليمية أكثر تعمّقًا وبناءً لشخصية مواطن يتقبل الآخر ويتعايش معه سلميًّا، بحيث يتمّ تخصيص مواد دراسية لدراسة موضوعات المواطنة تُخصّص لها ساعات دراسيّة ومعلمون متخصّصون وامتحانات. ونجد هنا التجربة المكسيكية؛ فأثناء الإصلاح التعليمي لعام 1993 تم وضع مقرّر للصفوف الابتدائية والثانوية يُعنى بتعليم المواطنة تحت عنوان التعليم المدني والأخلاقي.[13]

---

12. سعد سلوم، مرجع سابق.

13. رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، مركز العقد الاجتماعي، مجلس الوزراء؛ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2014، ص23-22.

2. دمج مبادئ المواطنة في إطار المواد الدراسيّة الأخرى بطريقةٍ تتّفق مع هذه المواد كالتّاريخ والأدب والاقتصاد. وتأتي تجربة الدنمارك واليابان لتوضح هذا الشأن؛ ففي الدنمارك تضع السياسات التعليمية المواطنة على رأس أولوياتها فتعمل المواد العلمية والأنشطة الطلابية على ترسيخ مبادئها.

3. استخدام وسائل تربويّة حديثة تهدف إلى توسيع مدركات الطلاب والعمل على محاكاة الآخر حتى يتمّ تقبّله.

4. عمل برامج تدريبية للآباء حول كيفية تربية أطفال أسوياء يتكيّفون مع التنوّع المجتمعي.

5. وضع ضوابط للبرامج التعليمية المختلفة سواء حكومية أو دولية لترسيخ قيم المواطنة والتعايش السلمي.

6. تنظيم ندوات وحلقات دراسية في الجامعات والمدارس شهريًّا للتفاعل بين الأسر المختلفة.

7. وضع ملصقات وطوابع في المنشآت العامة والمدارس والتي ترسّخ قيم المواطنة.

8. وضع أنشطة وبرامج للطلاب مع بداية مراحل التعليم الأساسي يستطيع الطالب من خلالها التعرّف إلى الآخر ثقافيًّا ودينيًّا وجنسيًّا فيصبح الأطفال أقلّ عدوانيّةً وأكثر تقبّلاً للاختلافات. ويضع هذا النشاط تربويّون حاصلون على دورات وتعليم متخصّص لهذا الشأن.

يمكن الاستفادة من مركز البحوث العربية في وضع أطرٍ عامّة لهذه المقترحات والمناهج، هذا إلى جانب عمله على نشر دراسات خاصة بالمواطنة سواءً في المنطقة أو الخارج وتعريب بعض الدراسات الأجنبية للاستفادة منها على نطاقٍ واسع.

أما الاستراتيجيات الخاصة بالمساواة أمام القانون وتفعيل الدساتير العربية وضمانات التغلّب على الإشكاليّات التي تواجه الأقليّات في المنطقة، فتتمثل في:

- وضع إطار قانوني يحترم ويكرّس الاختلاف؛ من أهم ما يميّز الأطر القانونية العربية الآن وجود مبادئ أساسية للحقوق والحريات واحترام الآخر ويجب العمل على تطبيق هذه المواد والقوانين، فهناك دساتير كالدستور المصري والتونسي والمغربي أعطت للحقوق والحريات مساحات واسعة نتيجة السياق الذي عاشته تلك الدول والتطورات التي أفرزت هذا التحوّل وعليه يجب الاستفادة من هذه الدساتير وتفعيل المواد الخاصة بالحقوق والحريات والمساواة واحترام الآخر وتطبيقها في صور قوانين عن طريق حزمتين من التشريعات: الأولى تؤكّد المساواة وتناهض التمييز، والثانية تعمل على تعزيز التنوع. وعليه يمكن العمل بالتعاون مع المجتمع المدني على الإشارة إلى مواطن التمييز في التشريعات العربية، ويمكن الاستفادة من خبرات العديد من الدول العربية التي تملك استراتيجيات وقوانين لمكافحة التمييز. ويجب التركيز على التمكين

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لجميع مكونات المجتمع.

وفيما يخص الآليات الخاصة بخلق ثقافة وطنية تدعو إلى احترام قيم المواطنة والمساواة، فهناك الآليات الخاصة بالإعلام وترسيخ قيم المواطنة وإنشاء أمانة للمواطنة في المنظّمات الإقليمية لمباشرة تنفيذ هذه الآليات ونشر قيم تقبل الآخر.

- الإعلام وترسيخ قيم المواطنة؛ من خلال برامج إعلامية مرئية ومسموعة باللهجات العربية المختلفة يمكن أن تدعو وتروّج إلى ترسيخ قيم المواطنة وتقبّل الآخر والتعايش السلمي، هذا إلى جانب محاولة تغيير الثقافة الشعبيّة تجاه الآخر من خلال حملات توعويّة تتجاوز السياق القطري للسياق الإقليمي. ويمكن ذكر بعض الآليات لذلك:

1. استخدام وسائل الإعلام الحديثة من أجل ترسيخ قيم المواطنة.
2. خلق برامج توعية للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم.
3. تداول وجهات النظر المتعدّدة في وسائل الإعلام فتعتبر وسيلة من وسائل تطبيق قيم المواطنة وقبول الآخر.
4. تدعيم ثقافة المشاركة السياسية والمجتمعية لدى الأفراد.
5. دعم الأفلام القصيرة والتي تعرّفنا بالآخر وتحفّز وتشجّع وتعرّف المواطنين بقيم المواطنة وكيفية التعايش مع الآخر.
6. تحضير مواد ترويجية (إعلانية) لأفكار المواطنة وأهميتها للمجتمعات العربية.

7. يوم للمواطنة، يتم الاحتفال به سنويًّا كيوم الأرض، وفيه تعمل المنظمات الدولية والإقليمية على نشر الوعي وثقافة المواطنة، ودعم آليات تفعيل قيم المواطنة في المجتمعات العربية.

- إنشاء أمانة خاصة بالمواطنة داخل المنظّمات الإقليمية الخاصة بالمنطقة العربية كـ"منظمة الوحدة الإسلامية" و"منظمة الدول العربية" يكون دورها العمل على التشبيك مع الإدارات والأمانات الأخرى فيما يخصّ موضوع المواطنة ووضع ومتابعة البرامج الموضوعة من قبل المنظّمة على أرض الواقع. ويكون من مهامها الدعوة إلى إنشاء مفوّضيّات لمناهضة التّمييز في الدول المختلفة (كالمفوّضية التي نُصّ عليها في المادة 53 من الدستور المصري) وتُعدّ فكرة إنشاء المفوضية من أهم الأفكار التي يجب تعميمها في الدول العربية ومتابعة عملها والمساعدة في وضع آليات وضوابط لهذا العمل.

خاتمة:

على الرّغم من حرص الكثير من الدول العربية على التأكيد على مبادئ المواطنة واحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي مع الآخر إلا أنّ الواقع لا يعبّر عن ذلك بالشّكل الكافي، فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها دولنا منذ الاستقلال هي عدم القدرة على التكيّف والتعايش بين مكوّنات المجتمع المختلفة ما أسفر عنه عزوف بعض هذه المكونات عن المشاركة في اتخاذ القرار، وحاولت هذه المكونات فيما بعد الحصول على بعض حقوقها والتعبير عن تواجدها وانتمائها في المجتمع ولكن قوبل ذلك بمزيدٍ من التهميش من قبل بعض الأنظمة، فأزمة المواطنة في المنطقة كانت أساسًا للكثير من الإشكاليات التي تواجه المنطقة من إخفاقات التنمية والتحوّل الديموقراطي ومناداة بعض المكونات الاجتماعية بالانفصال عن الدولة الأم كما حدث في السودان، وانضمام بعض المكونات إلى الحركات الإرهابية كداعش. وفي إطار التغيرات الحالية التي مرّت بها المنطقة تأتي أهمية ترسيخ نظم عربية تحترم مبادئ المواطنة وترسخ قيم التعايش السلمي بين المكونات المختلفة.